كلام الشرح فكلام المتن والحاصل انه اذا عين له الامام جهة
لا يذهب الى غيرها واذا عين له بلد لا ينتقل منها ولو الى بلد هي
جهتها او ابعد وكذا مال يتجر فيه مرجوح اه قل ومر رفيقه
ولا يعقل اي لا يقيد في الموضع الخ قلوم تقدم فيه المرافقة
او خشي منه فساد النساء والغلمان فانه يقيد كما مر
له بلد قلوم يكن له بلد فهل ينتظر توطنه او يقرب حاله الاول
الاول وهو الذي في تم رفليراجع ويتجه ان يكون بينه وبين
بلد مسافة قلم وان لم يكن بينه وبين البلد التي زنا بها مسافة القصر
وليس كذلك بدليل تعبير قوله السابق ويقرب من بلد الزنا الى
مسافة القصر اه منع منه ويتأتى تقريبه ان وصل
الى دون مسافة القصر منه قول الاحصان اي احصان
حد الزنا واما احصان حد القذف فسيأتي ان شروطه خمسة
الاسلام والبلوغ والعقل والحرية وعفته عن وطء محرم
مملوكة له وعن وطء زوجته في دبرها والا بطلت حصانته
ولو كان ذميا غاية على قوله الحرية قد احصنا بلبنا للفاعل
اول للمفعول حتى لو عقدت له ذمة فزنى اي بعد عقد الذمة
بخلاف ما اذا زنى حال حرابته فلا يحد لانه حق لم يلتزم الاحكام
ولا يسقط الحد باسلام الذمي الذي زنى حال ذمته فتأمل
المتأمل فانه لا ينتقم عليه الحد لانه لم تلتزمه معتقد بخلاف الذمي
من مكلف اي ولو طرأ تكليفه اثنا الوطء فاستدامتهم رواتكليف
شرط في الحالين فلو وطء زوجته قبل البلوغ ثم زنا بعد البلوغ او
حال رقه ثم زنا بعد عتقه او حال جنونه ثم زنا بعد افاقته فلا رجم
عليه ولم تزل البكارة وتصير محصنة بوطء زوجها وان لم تزل
بكارتها فترجم بخلاف العكس فانها لا تحل لزوجها الاول اذا زال الحل بكارتها
ولانه اي الوطء في النكاح يكمل طريق الحل اي حل النكاح بدفع البينونة

قوله شرط في الحالين اي حال الوطء في نكاح صحيح وحال الزنا تأمل

بطلقة او ردة فان من طلق زوجته او ارتد او ارتدت قبل الدخول
تحصل البينونة بمجرد الطلاق او الردة بخلاف ما اذا وجد احدهما
بعد الدخول فلا تحصل البينونة بمجرده بل لا بد من انقضاء
العدة فعلم من هذا ان للوطء مزية تقتضي التوقف عليه هنا
فلا يكتفى بمجرد العقد والعدة بالكمال في الحالين مستدرك قول
بناقص متعلق بكامل وخبر ان محذوف اي ان الكامل المتزوج
بناقص اذا وطيء صار محصنا قال وفيه نظر بل خبر ان مذكور
وهو قوله محصن فتأمل بل مع زوج او محرم اي او سنوة تقاة
مع امن المقصد والطريق ويجوز واحد منهم كذلك وعبدها
الامين ان كانت هي ثقة امينة بأن حسن حالها المار في الحج الا كتفا
في السفر الواجب بذلك هناك وقد تقدم في باب الحج جواز سفرها وحدها
مع الامن في الحج الواجب وقياسه جواز تقريبها وحدها مع الامن
وعليه قد يحمل نص الام في موضعين على تقريبها وحدها والله اعلم
قال الرافعي ان الامر الحسن الذي يخاف عليه الفتنة يحتاج الى محرم
او نحوه سم والمراد صحبة من يحرسها ذهابا وايابا واقامة قاله
شيخنا ونلزع فيه قول تؤمن بالله واليوم الاخر حرى على الغالب
والا فالكافرة كذلك مسيرة يوم اي مثلا لجلباب اي ستر ناجزة
فتجب عليها ان قدرت عليها والا ففي بيت المال والا فعلى اغنياء
المسلمين وعبارة م ر ان كانت معسرة ففي بيت المال فان فقد فمن اخر
التقريب اي الى ان تؤسر كما من الطريق المكلفين فعت مقطوع
اي اعني المكلف نصف حد الحر بستثنى من اطلاقه ما لو زنى
ذمي في عهده ثم نقض الامان ثم استرق فانه يحد حد الحر وان كان
رقيقا الان لوقوعه منه حال الحرية ثم المنوفي ولم يحد الا الامام
لانه لم يكن مملوكا حال الزنا م ر فاذا احصن اي تزوجن وفيد
به ليلا يتوهم ان حكم الامة كذلك ما ير في حالة الاحصان وليس المراد به

ثقة او حر

منه

على

الامر

بطلقة